

اذا كان الاخر ضئيفا وحصول المسئومين
مع التساوي والكاسر فخذ وحذا
صاحب الكبرة مستطع لا يستهان الزا
بامانة ولقبه عن العقلاء والسميعات
متاولة ودوام العقاب فخص الكافر
والعفو واقع لانه حقه تعالى فجاز سقاه
ولا ضرر عليه في تركه مع ضرر المكافاة
فمن اسقاطه ولانه اجبان ^{لل} وسع
والاجماع على الشفاعة ^{المستفاد} فزيد

ويظهر

ويبطل نافي حقه ونفي المطاع لا يستلزم نفي
الاجاب وباقى السميعات متاولة بالكفا
ويقيل في اسقاط المضار والخضرة الشفاعة
فيهما وثبوت الثاني لقوله عم او خت شفاعة
لاهل الكباير من ائمة والتوبة واجبه لدفعه
الضرر ولو جوب الندم على كل قبيح او اخلاي
بواجب ويندم على القبيح لقمحه والاشفت
وخوف النار ان كان الغاية فكذا وكذا
الماخلال بالواجب فلا يصح من البعض ولايم